

بعد المرحلة الإنتقالية التي إمتدت من ١٩ إرتكزت على التوجه الليبرالي و الرأس المالي لكنها لم تحقق النتائج لذلك وقع الشروع في تطبيق سياسة تنموية جديدة و هي تجربة التعاضد. إمتدت التجربة من ١٩٦٢ إلي ١٩٦٩ و تركز على التوجه الإشتراكي الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و ذلك بمصادرة الملكية الخاصة حيث تصبح الدولة المستثمر و المنتج و المشرف على الإقتصاد عبر سياسة التخطيط .